INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

ICSFT

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

تقرير المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان للوقفة الاحتجاجية السلمية في ساحة الإرادة ليوم 4 سبتمبر 2021

تابع المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان مُجريات فعالية الوقفة الاحتجاجية السلمية في ساحة الإرادة بعنوان "سبت إنقاذ وطن 13" ليوم الرابع من سبتمبر 2021. وقد أكد المستشار الحقوقي الدولي أنور الرشيد رئيس فريق الرصد والتوثيق في المجلس، أن الوقفة السلمية جرت بكل سلاسة وانتظام. وتناوب المتحدثون على إلقاء كلماتهم تباعاً، كما أدلى العديد من الحاضرين بتصريحات للصحافة الالكترونية. واللافت أن الصحافة الورقية لم تنقل أيّاً من الفعاليات التي تجري في ساحة الإرادة على مدى الأسابيع الثلاثة عشر المنصرمة. وقد رصد فريق الرصد والتوثيق التالي:

أولاً: لا تزال وزارة الداخلية تُمارس مضايقتها على الحضور بالوصول لساحة الإرادة عبر إغلاقها مواقف السيارات الشرقية والغربية لساحة الإرادة. وعلى الرغم من مناشداتنا ومناشدات الحضور بعدم إغلاق هذه المواقف، تستمر وزارة الداخلية بهذه السياسة اتجاه المواطنين، الأمر الذي يُعتبر انتهاكاً صريحاً لحقّ المواطنين المشروع بالتجمع السلمي. وبذلك، يضطر المشاركون للسير مسافات طويلة في ظل حرارة عالية وطقس حار.

ثانياً: تم توثيق تعدٍّ صارخٍ على مواطنتين شابتين في مقتبل العمر من قبل رجال الأمن وتوقيفهما واستجوابهما. علماً بأنهما كانتا تحاولان البحث عن موقف سيارة. وقد صرحت الشابتان بأن تصرف قوات الأمن تسبب لهما بحالة من الرعب والرهبة، حيث وثّق ممثلنا في الكويت المستشار أنور الرشيد كلامهن عبر بثه المباشر في حسابه في موقع "تويتر".

ثالثا: انسحاب كل ممثلي الوسائل الإعلامية مع بدء كلمة ممثل المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة من ساحة الإرادة. والهدف من ذلك منع تغطية كلمته التي ذكر بها عدم تنفيذ الحكومة لتوصيات مجلس حقوق الإنسان. وفي هذا تأكيد على سيطرة الحكومة على الإعلام وتوجيهه وفق ما يخدم مصالحها، بالإضافة الى التغطية على حقوق المواطنين المشروعة والمدعومة من مجلس حقوق الإنسان.

يؤكد المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الانسان على أهمية تنفيذ توصيات مجلس حقوق الانسان المتعلقة بتعديل القوانين المُقيدة للحُريات، وخاصة بعد أن بلغ مجموع الأحكام القضائية بالسجن على المُغردين وأصحاب الرأي ثمانمائة وثلاثون عاماً واربعة أشهر سجن، الأمر الذي وثقته حملة "التغريد ليس جريمة". وعلى الرغم من ذلك، لا تزال الحكومة الكويتية تماطل بتنفيذ توصيات المراجعة الدورية الشاملة لمجلس حقوق الإنسان "UPR" في يوليو 2020علما بأنها أخذت علماً بتلك التوصيات عند صدورها.

ممثل المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان في دول الخليج العربية
المستشار الحقوقي الدولي أنور الرشيد
4 سبتمبر 2021